Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 8, Issue 1 (2024) • P: 134 - 117
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

Studying the personal and social variables associated with the empowerment of Saudi women – A field study on a sample of women in the city of Al-Ahsa, Kingdom of Saudi Arabia –

Mrs. Luluh Abdulhamid Alnaim
College of Arts | King Faisal University | KSA

Received: 03/09/2023
Revised: 14/09/2023
Accepted: 18/12/2023
Published: 30/01/2024

* Corresponding author: loloalnaim@gmail.com

Citation: Alnaim, L. A. (2024). Studying the personal and social variables associated with the empowerment of Saudi women – A field study on a sample of women in the city of Al-Ahsa, Kingdom of Saudi Arabia–. *Journal of Humanities & Social Sciences, 8*(1), 117–134. https://doi.org/10.26389/AJSRP.W030923

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: Study problem: This study tries to clarify the reality of empowering Saudi women from their own point of view by studying the most prominent personal and social variables related to empowering Saudi women and the extent of their practice of empowerment and its reflection on improving their social, economic, and personal situation through the following main question: What are the most prominent personal and social variables associated with empowering Saudi women? Objectives: The study sought to identify the most prominent personal and social variables associated with the empowerment of Saudi women. Methodology: This study relied on a descriptive analytical study using the sample social survey approach. A social scale was built. It includes indicators of the dimensions of empowerment that included several axes: social variables that included social, economic, personal, and legal empowerment, and personal variables related to Saudi women such as level of education, age, and marital status) using purposive sampling (27) woman. Results: Results of the study revealed that the social variables represented in opening opportunities for women and amending legislation and laws related to women's empowerment contributed profoundly to the awareness and practice of Saudi women in reality, as it was shown that there is awareness among women about empowerment at all legal, personal, economic and social levels. It turned out that the highest mean score for the dimensions of empowerment for Saudi women was in the personal dimension (8.9), then the legal dimension (8.5), followed by the social dimension (8.2), and finally the economic dimension (7.6).

Keywords: awareness, empowerment, women's work, practice, dimensions, contribution, strengthening

دراسة المتغيرات الشخصية والاجتماعية المرتبطة بتمكين المرأة السعودية – دراسة ميدانية على عينة من النساء في مدينة الأحساء بالمملكة العربية السعودية –

أ. لولوه عبد الحميد النعيم
كلية الآداب | جامعة الملك فيصل | المملكة العربية السعودية

المستخلص: مشكلة الدراسة: تحاول الدراسة الراهنة استجلاء واقع تمكين المرأة السعودية من وجهة نظر النساء أنفسهن من خلال دراسة أبرز المتغيرات الشخصية والاجتماعية المتعلقة بتمكين المرأة السعودية ومدى ممارستهن للتمكين وانعكاسه على تحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي والذاتي من خلال التساؤل الرئيس التالي: ما أبرز المتغيرات الشخصية والاجتماعية المرتبطة بتمكين المرأة السعودية؟

الأهداف: سعت الدراسة إلى التعرف على أبرز المتغيرات الشخصية والاجتماعية المرتبطة بتمكين المرأة السعودية

المنهجية: اعتمدت هذه الدراسة على الدراسة الوصفية التحليلية باسخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتم بناء مقياس اجتماعي تتضمن مؤشرات لأبعاد التمكين تضمنت عدة محاور: المتغيرات الاجتماعية ويشمل (التمكين الاجتماعي والاقتصادي ، والذاتي والقانوني) والمتغيرات الشخصية المتعلقة بالمرأة السعودية (كمستوى التعليم والعمر والحالة الزواجية) باستخدام العينة القصدية بلغ (27). امرأة

النتائج: كشفت نتائج الدراسة المتغيرات الاجتماعية المتمثلة في فتح الفرص أمام المرأة وتعديل التشريعات والقوانين المتعلقة بتمكين المرأة أسهم بشكل عميق في وعي وممارسة المرأة السعودية في الواقع، إذ تبين وجود وعي لدى المرأة في التمكين على كافة الأصعدة القانونية والذاتية والاقتصادية والاجتماعية واتضح أن أعلى متوسط حسابي لأبعاد التمكين للمرأة السعودية كانت في البعد الذاتي بمتوسط بلغ (8.9) ومن ثم البعد القانوني والذي بلغ (8.5) وتليه البعد الاجتماعي بمتوسط بلغ (8.2) وأخيرا البعد الاقتصادي بمتوسط بلغ (7.6).

الكلمات المفتاحية: الوعي، التمكين، عمل المرأة، ممارسة، أبعاد، اسهام، تقوية.

المقدمة

تعتبر المرأة السعودية ركيزة هامة في بناء المجتمع السعودي، ومورد لا غنى عنه في مسيرة التنمية الشاملة، باعتبارها تشكل نصف المجتمع وصانعة الأجيال، إذ احتلت قضية تمكينها واستثمار طاقتها وزيادة مشاركتها في سوق العمل، وإدماجها في مختلف مجالات الحياة - تحقيقاً للمساواة- أبرز المواضيع المحورية في المؤتمرات والمحافل الدولية والعالمية.فمن أهم المؤتمرات الخاصة بقضايا المرأة: مؤتمر مكسيكو لعقد الأمم المتحدة للمرأة، 1975م، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا 1993م، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة 1994م، المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995م.

ومن أبرز الأهداف المعلنة من اتفاقيات ومؤتمرات المرأة تعليم المرأة، والقضاء على معدلات الأمية. محاربة الاتجار بالمرأة، واستغلالها جنسيا من خلال شبكات وعصابات حماية متخصصة في هذا المجال، واعتبار ذلك جريمة دولية محرمة. العمل على المساواة في الأجور بين الجنسين لنفس العمل، وبنفس الجودة.

مشكلة الدراسة

بعد إطلاق المملكة العربية السعودية رؤية 2030 لم تكن المرأة السعودية بمنأى عن ذلك الاهتمام، فقد أفردت لها عدة إصلاحات شملت مختلف مناحي حياتها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، إذ حرصت المملكة العربية السعودية على دعم المرأة السعودية وتنمية مواهبها واستثمار قدراتها، وتعزيز حقوقها، وتوسيع الفرص أمامها لتخوض غمار المشاركة في التنمية؛ كونها تمثل نصف المجتمع وعماد لا غنى عنه لبناء الحضارة.

وبناء على ذلك، فقد تعاملت القيادة الكريمة مع المرأة كشريكة فاعلة في الوطن تماما كالرجل، وفقا لما نص عليه نظام الحكم في المملكة العربية السعودية في مادته الثامنة على أن الحكم يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، إذ صدرت العديد من القرارات المفصلية التي أعلت من شأن المرأة في شتى المجالات سواء تولها في المناصب القيادية أو تعديل لوائح قانونية بما يحقق صون كرامتها؛ لذلك أصبحت المعرفة القانونية والحقوقية من أهم المعارف التي يجب أن تتسلح بها المرأة السعودية، لاسترداد حقوقها والدفاع عنها (شبر، 2017م،ص18). إذ أظهرت نتائج التقرير الصادر من الهيئة العامة للإحصاء أن السعوديات يمثلن نصف المجتمع تقريباً بنسبة (49%) من إجمالي السكان. وأشار التقرير إلى أن رؤية المملكة 2030 أسهمت في تعزيز مكانة المرأة وحصولها على مزيد من الحقوق عن طريق التمكين على الصعيد الوطني والدولي، مما أتاح للمرأة القيام بدور مهم في التنمية، حيث أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله - في 26 سبتمبر 2017م بإصدار رخص قيادة المرأة للسيارات، 2020م بلغ إجمالي رخص القيادة الصادرة للمرأة في المملكة (174,624) رخصة قيادة منها (84,8%) سعوديات حاصلات على رخصة قيادة، كما شكّلت مناطق الرياض، ومكة المكرمة، والمنطقة الشرقية أكبر نسبة من التراخيص؛ إذ بلغت (90%) من إجمالي الرخص الصادرة للسعوديات. وأوضح التقرير أن نسبة الإناث (15-64) سنة بالنسبة لإجمالي الإناث في المملكة ضمن (متوسط) النساء اللاتي في سن العمل في دول مجموعة العشرين، كذلك تشكل المشتغلات السعوديات في سوق العمل ما نسبته 35% من إجمالي المشتغلين السعوديين. (الهيئة العامة للإحصاء.2020).

وعلى الرغم من بذل المجتمع السعودي الجهود لرفع وعي المرأة نحو تعزيز حقوقها عبر أجندات إعلامية وسياسية واضحة وتذليل العقبات التي تحول دون تمكينها؛ إلا أن الواقع المُعاش للمرأة السعودية تُقاوم فكرة التمكين وعدم وعيها بحقيقته؛ إما لجهلها بالمفهوم، أو الخوف من التحرر من رواسب العادات المكبلة لحريتها. حيث أكدت دراسة (السند، 2018م). أن من العوامل التي تؤثر على وعي المرأة السعودية العاملة بحقوقها ضعف دور وسائل الإعلام في توعية المرأة بحقوقها، وجهل المرأة بالأنظمة المستجدة وضعف ثقة المرأة بنفسها. كما أشارت عمر (2020). إلى أن أبز المعوقات التي تواجه تمكين المرأة اقتصاديا وجود بعض الموروثات المجتمعية التي تقلص من مشاركتها في التنمية، قلة الدورات التدريبية المقدمة للمرأة العاملة لرفع كفاءتها، وضعف الوعي الاقتصادي للمرأة. طبقاً لما سبق فإن عملية التمكين أبعد من مجرد إتاحة الفرص أمام المرأة، إلى كسبها عناصر المعرفة والوعي الكامل بكيفية ترجمة المفهوم إلى ممارسة حقيقية تسهم في إحداث تغيير جذري في مستوى مشاركتها في التنمية وتقليل الفجوات الجندرية، خاصة أن الموروث الثقافي يلعب دور هام في تشكيل وعي الأفراد وتأصيله في السلوك. وتأسيسا على ما سبق تحاول هذه الدراسة استجلاء واقع تمكين المرأة السعودية من وجهة نظر النساء أنفسهن ومدى وعيهن بمفهوم التمكين وانعكاسه على تحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي والذاتي من خلال التساؤل الرئيس التالي: ما أبرز المتغيرات الشخصية والاجتماعية المرتبطة بتمكين المرأة السعودية؟

ثانيا: أهمية الدراسة

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة كونها تتناول قضية محورية وهي المرأة السعودية ومدى مساهمتها في دعم التمكين التي تحاول الدولة جاهدة في ترسيخها وتعميق المفهوم لدى المرأة ونبذ مفاهيم التهميش والإقصاء، أم أن هناك مقاومة من قبل النساء أنفسهنّ في تطبيق المفهوم في حياتهنّ. إذ التمكين يعمل على دعم المرأة لتحسين جودة حياتها من خلال اكتساب المعرفة والمهارات وترجمتها لممارسة اجتماعية.

الأهمية العملية

تأتي الأهمية التطبيقية للبحث من خلال الحكم على مستوى التمكين التي تمارسه المرأة السعودية؛ مما يتيح للجهات المعنية الاستفادة منها في وضع خطط تحسينية للارتقاء بالمرأة السعودية وزيادة وعيها بحقوقها وتفعيل دورها في تنمية المجتمع. كما إن هذه الدراسة تمثل إضافة معرفية وإثراء للمكتبات السعودية التي تهتم بقضايا المرأة.

ثالثا: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيس التعرف على أبرز المتغيرات الشخصية والاجتماعية المرتبطة بتمكين المرأة السعودية وكما ينبثق عنه جُملة من الأهداف الفرعية وهي كالآتي:

1- الكشف عن المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بتمكين المرأة السعودية
2- التعرف إلى المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بتمكين المرأة السعودية.
3- التعرف إلى مؤشرات التمكين الذاتي للمرأة السعودية.
4- تحديد مدى وعي المرأة السعودية بحقوقها القانونية
5- الكشف عن دلالة الفروق بين المتغيرات الشخصية للمرأة السعودييه والوعي بحقوقها كمتغير (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية).

رابعا: تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية

1- ما أبرز المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بتمكين المرأة في ضوء المكانة الاجتماعية واستقلاليتها في اتخاذ القرارات ؟
2- ما مؤشرات تمكين المرأة السعودية اقتصادياً من حيث فرص وظروف العمل والدخل والمشاريع الاستثمارية؟
3- ما مؤشرات التمكين الذاتي للمرأة السعودية من ناحية الثقة بالنفس وامتلاك المهارات؟
4- ما مستوى وعي المرأة بحقوقها القانونية فيما يتعلق بالحماية والدفاع عن الذات؟
5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الشخصية للمرأة السعودية تُعزى لمتغيرات (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية ، الحالة الوظيفية) والوعي بالتمكين؟

خامسا: مفاهيم الدراسة

التمكين

تعدد المفاهيم التي تناولت مفهوم التمكين نورد أهمها

"عملية من خلالها تصبح النساء قادرات على تنظيم أنفسهنّ وزيادة قدراتهنّ على الاعتماد على النفس للتأكيد على حقهن في الاختيار المستقل والسيطرة على الموارد لمحو تبعيتهن للآخر" (ال عوض، 2014م،ص28) كما يعرفها حسن (2015) " تفعيل دور المرأة من خلال تحسين أحوالها وأحوال أسرتها المعيشية في النواحي الصحية والتعليمية، مستوى الدخل ، المستوى الثقافي والسياسي" وفي هذه الدراسة نعرف مفهوم التمكين إجرائياً" مدى وعي المرأة السعودية بمفهوم التمكين من خلال ممارستها في حياتها الشخصية والأسرية والعملية والاجتماعية من خلال عدد من مؤشرات تقيس تأييد ودعم المرأة لتمكينها من خلال تعزيز قدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها ونبذ الصور النمطية لدونية المرأة أم مقاومتها ورفضها لأبعاد التمكين ".

الوعي إجرائيا: مدى إدراك المرأة السعودية بالفرص المتاحة لها في العمل والتعليم والاستثمار والمشاركة في صنع القرارات وإثبات الذات بما تنعكس إيجابا على شخصيتها النفسية والاجتماعية.

سادسا: الإطار النظري للدراسة

الدراسات السابقة

سنستعرض خلال الأسطر الآتية بعض الدراسات المتعلقة بتمكين المرأة في المجتمع السعودي بدءا من الأقدم إلى الأحدث.

1- دراسة العنزي (2014). هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع تمكين المرأة السعودية ومشاركتها في بعض القطاعات المختلفة في سوق العمل السعودي وبالتحديد مؤسسات التعليم العالي . واعتمدت الدراسة بالدرجة الأولى على المنهجين الوصفي والتحليلي لملائمتها لطبيعة الدراسة وأهدافها، ولتأصيل المفاهيم المتصلة بموضوع تمكين المرأة السعودية في العديد من مؤسسات الدولة ومنها مؤسسات التعليم العالي، معتمدا على أحدث الأدبيات في هذا المجال، من خلال الإطلاع على الإحصائيات الحكومية والكتب والدوريات العلمية ذات الاهتمام. وقد تطرقت الدراسة إلى تحليل بعض القطاعات التي تعمل بها المرأة السعودية، مثل: القطاع الحكومي، وقطاع التعليم العام وقطاع التعليم العالي والقطاع الصحي وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى.وقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات ومقترحات من أهمها: إن مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل قد أثبت وجوده في قطاع التعليم العام الذي يعتبر القطاع الأول الذي توليه المرأة أهمية كبرى، كما أن التخصصات الموجودة والمتاحة للمرأة محدودة وغير كافية رغم تنوعها، كما لوحظ أن الأعداد الهائلة من الخريجات من المراحل الثانوية ومعاهد ما بعد الثانوية لا تلتحق بسوق العمل، ويغلب على مخرجات التعليم العالي في التخصصات النظرية والتربوية مع تدني في مستوى الكفاءة، حيث أن المخرجات التعليمية لا تسير متوازية مع احتياجات السوق لأن التدريب العملي لم يؤخذ في الاعتبار في المناهج. وينطبق هذا بصورة متساوية على كل من الرجال والنساء

2- دراسة سبأ (2015). العوامل المؤثرة على تمكين المرأة داخل الأسرة من وجهة نظر المرأة المتزوجة العاملة في جامعة الملك عبدالعزيز استهدفت الدراسة التعرف على الخصائص الديموغرافية، الاجتماعية ، الاقتصادية للمرأة المتزوجة الإدارية في جامعة الملك عبدالعزيز، والتعرف على مستوى مشاركتها في اتخاذ القرارات المختلفة سواء شخصية أم أسرية ، تم تكبيق الاستبانة على عينة قوامها (900). امرأة ، وكان من أهم نتائج الدراسة مستوى مشاركة المرأة السعودية في القرارات المختلفة كانت عالية مثلت بنسبة 86% ويختلف مستوى المشاركة حسب طبيعة القرارات كان أعلاها المشاركة في القرارات الشخصية (التعليم، العمل، اللباس الخارجي، شؤون الزواج ، ميزانية الأسرة). تليها القرارات المتعلقة بأفراد الأسرة كالعدد المرغوب في انجاب الأطفال ، المسؤول عن قرار العدد النهائي للأولاد ، قرار مستوى تعليم الأبناء) ثم القرارات الاجتماعية كالقيام بالزيارات الاجتماعية وأخيرا قرارات شرائ مستلزمات الأسرة.

3- دراسة ابن شلهوب (2017م). هدفت الدراسة إلى محاولة تحديد أبعاد تمكين المرأة السعودية، من خلال تحديد مفهوم التمكين ومجالاته واحتياجاته ومستوياته، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء اللجان المختارة من مجلس الشورى والمسح الاجتماعي عن طريق العينة لأعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية، واعتمدت الدراسة على أداتين هما: استبانة تم توجيهها للخبراء من أعضاء لجان مجلس الشورى، واستبانة أخرى تم توجيهها إلى عينة من الأكاديميات من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن من أبرز ملامح مفهوم تمكين المرأة السعودية عملية إتاحة الفرصة للمرأة للحصول على حقوقها الشرعية في المجتمع وتعزيز القوة الشخصية والاجتماعية للنساء لتحسين حياتهن، وأن من أهم مجالات تمكين المرأة السعودية التمكين التعليمي والتمكين الاقتصادي وحصولها على دخل كاف لتلبية احتياجاتها. وأن من أهم احتياجات تمكين المرأة السعودية: الاحتياجات التأهيلية (تعليم وتدريب) والاحتياجات الاجتماعية، وأن من أهم مستويات تمكين المرأة السعودية: مستوى المشاركة الذي يعتمد على تحقيق المشاركة الإيجابية للمرأة في عملية صنع اتخاذ القرار، ومستوى الإمكانية الذي يعتمد على رفع قدرة المرأة في التحليل الموضوعي والنقد الواعي الأنظمة التميز بين الرجل والمرأة.

4- دراسة السند (2018م) تسعى هذه الدراسة لتحديد مدى وعي المرأة السعودية العاملة بحقوقها في قطاع التعليم العام والعالي الحكومي من خلال معرفة العوامل المؤثرة عَلَى وعي المرأة السعودية العاملة بحقوقها في قطاع التعليم العام والعالي الحكومي ، وذلك بتطبيق الدراسة على أعضاء الهيئتين التدريسية والادارية في الجامعات السعودية الحكومية، وقد تم اختيار عدد (٥) جامعات في المملكة العربية السعودية، بالإضافة الى عينة من المعلمات والإداريات بمدارس البنات الحكومية، وقد كان عددها (٣٧٠) مدرسة في المملكة العربية السعودية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أبرز العوامل المؤثرة على وعي المرأة السعودية العاملة بحقوقها في قطاع التعليم العام والعالي الحكومي تمثل في غياب التخطيط لبرامج تنمية وعي المرأة العاملة بحقوقها المدنية، وقد توصلت الدراسة الى وضع آليات لتنمية وعي المرأة السعودية بحقوقها في قطاع التعليم العام والعالي الحكومي.

5- دراسة عمر (2020م) هدفت الدراسة إلى التعرف على أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية والمعوقات التي تواجهه وتمثلت الأبعاد في المبادئ الآليات، المستويات، والمؤشرات، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن تمكين المرأة السعودية اقتصاديًا يرتكز على مبدأ تنمية قدراتها الشخصية، تحقيق العدالة والمساواة القانونية، ومساعدتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة، وتمثلت الآليات في: زيادة الفرص الاقتصادية بتوسيع ميادين فرص العمل للمرأة، رفع نسبة مساهمتها في مواقع صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية ومن مستويات تمكين المرأة اقتصاديا: حصولها على الموارد والتمويل والخدمات مشاركتها بصورة متساوية مع الرجل في كافة المشاريع التنموية، ومن المؤشرات التي تقيس تمكين المرأة اقتصاديا زيادة الأنشطة والمشروعات التي تزيد من دخلها، المساواة النوعية في الأجور والرواتب، وزيادة فرصها في الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية، ومن المعوقات التي تواجه تمكين المرأة اقتصاديا: وجود بعض الموروثات المجتمعية التي تقلص من مشاركتها في التنمية، قلة الدورات التدريبية المقدمة للمرأة العاملة لرفع كفاءتها، وضعف الوعي الاقتصادي للمرأة.

6- دراسة المعجل (2021) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وعي المرأة السعودية بالتمكين الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار المالي في ضوء رؤية ٢٠٣٠. وقد أعدت الباحثة لذلك أدوات تضمنت (استمارة البيانات العامة للمرأة وأسرتها، ومقياس وعي المرأة السعودية بالتمكين الاقتصادي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م، طبقت على عينة عشوائية عرضية قوامها (١٦٤) امرأة سعودية عاملة وغير عاملة، ينتمين لمستويات اقتصادية واجتماعية وتعليمية مختلفة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وعولجت البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). وكان من أهم نتائج الدراسة: ارتفاع مستوى وعي السيدات العاملات بالتمكين الاقتصادي، وارتفاع مستوى تمكنهن الاقتصادي، وأن من حق المرأة أن يكون لها حق الملكية ومصدر للدخل المالي الخاص بها، وأن يضعن الخطط للمشروع الإنتاجي بما يتناسب مع وقتهن وقدراتهن، كما توجد علاقة ارتباطية بين التخطيط للاستثمار بالمشروعات لدى المرأة السعودية وفقا لـ: الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والدخل الشهري، وعدد سنوات الخبرة، كما توجد علاقة ارتباطية بين تنمية القدرات الاقتصادية والوعي الاقتصادي للمرأة السعودية بالتمكين الاقتصادي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، وفقا للمستوى التعليمي، وتوجد علاقة ارتباطية بين اتجاهات المرأة السعودية للاستثمار المالي وفقا للحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والدخل الشهري.

التعليق على الدراسات السابقة

اتفقت الدراسات السابقة حول الهدف الأساسي وهو التعرف على وعي المرأة السعودية بمفهوم التمكين وانصب أغلب الدراسات على التمكين الاقتصادي كدراسة سند (2018) وعمر (2020). والمعجل (2021) بينما سلطت دراسة العنزي (2014). الضوء على واقع تمكين المرأة ومشاركتها في التعليم والاقتصاد، أما دراسة سبأ (2015). ارتكزت على واقع مشاركة المرأة في اتخذا القرارات الشخصية والأسرية، بينما الدراسة الحالية تهدف لاستكشاف المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بالتمكين على كافة الأصعدة القانونية والاجتماعية والذاتية والاقتصادية، والكشف عن أبرز المتغيرات الشخصية المتصلة بمفهوم التمكين كالتعليم والحالة الزواجية وغيرها ، كما أن غالبية الدراسات اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية كدراسة المعجل(2021)، والسند(2018م). وابن شلهوب (2017م). ماعدا دراسة عمر (2020م) اعتمدت على الدراسة المكتبية النظرية والمرتكزة على أدبيات علم الاجتماع، بينما الدراسة الحالية اعتمدت على العينة القصدية، وما تتسم به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تحاول الكشف عن أبرز المتغيرات الاجتماعية والشخصية المرتبطة بمفهوم التمكين ودرجة وعي وموافقة المرأة السعودية على تمكينها بكافة الأبعاد ومستوى ممارستها لعملية التمكين ضمن حياتها الشخصية.

سابعا: النظريات المفسرة للدراسة

نظرية القمع الجندري

تصف تلك النظرية وضع المرأة على أنه نتيجة لعلاقة السلطة المباشرة بين الرجل والمرأة، حيث يكون للرجل مصالح ملموسة في الهيمنة واستغلال النساء، فسنركز في هذا التحليل على أهم شكل من أشكال نظرية القمع الجندري وهي النسوية الراديكالية، إذ تستند على معتقدين أساسيين وهي أن النساء ذوات قيمة إيجابية مطلقة كنساء، وهو اعتقاد مؤكد ضد ما يدعون أنه تقليل عالمي من قيمة المرأة، وأن النساء يتعرضن للقمع في كل مكان من خلال نظام السلطة الأبوية سواء بشكل قسوة جسدية أو بصورة مخفية على هيئة حرمان من الموارد الاقتصادية، وفي معايير الموضة والجمال، وفي التحرش الجنسي بمكان العمل وأمراض النساء وإساءة معاملة

الشريك، وأشارت تلك النظرية أن هزيمة السلطة الأبوية تكون من خلال إعادة صياغة أساسية لوعي النساء حتى تدرك كل امرأة قيمتها وقوتها، وترفض الضغوط الأبوية لترى نفسها ضعيفة واتكالية.(ريتزر، 2022م، ص362).

توظيف النظرية

ترى النظرية النسوية الراديكالية أن أساس عدم المساواة بين الجنسين يرجع للهيمنة الذكورية، واختلاف الأدوار الجندرية بينهم، إذ تشكلت من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والموروث الثقافي أفضلية الذكور على الإناث في العمل والقوة والقرارات وغيرها ؛ مما يُتاح لهم فرض سلطتهم وقوتهم على الجنس الآخر، مما يعزز ذلك من إدراك المرأة بدونيتها وتبعيتها للرجل ، غير أن ارتكزت الرؤية الطموحة في المملكة العربية السعودية في إخراج المرأة من الرواسب الثقافية التي كبلتها وقيدتها في الحصول على حقوقها المشروعة من خلال تمكينها وتفعيل دورها القيادي وإتاحة الفرص لها؛ لتكون فرد فاعل في أسرتها ومجتمعها. إلا أن عملية التمكين لا يقتصر على حجم الإتاحة والفرص قدر ما يعتمد على معرفة ووعي المرأة بأنها جزء لا يتجزأ من بناء الوطن الطموح؛ وانتشال ذاتها من براثن التبعية والضعف إلى القوة ولا يتأتى ذلك إلا بحصولها على مقومات هامة لتستعيد قوتها من خلال الإيمان العميق بما تمتلكه من موارد وقدرات واستثماره فيما يحقق لها ولوطنها النماء والازدهار.

1- نظرية السقف الزجاجي

نظرية السقف الزجاجي Glass ceiling » هي نظرية غربية في علم الإدارة الحديثة برزت في السبعينيات، وتتمحور حول الحاجز المانع لتقلد المرأة المناصب القيادية، باعتبارها امرأة، رغم كفاءتها أو تفوقها على الرجل في المجال ذاته، إلا أن اعتلاءها يصطدم بسقف وهمي غير معلن أطلقوا عليه "السقف الزجاجي".

كما يطلق مصطلح السقف الزجاجي على احتكار المناصب المرموقة (القيادية) على فئة معينة من الناس وفقا للتمييز إما بحسب الجنس أو اللون أو أسقف، لأن غير ذلك، وسميت الأشخاص الذين لا ينتمون إلى الفئة المسيطرة وضعت لهم حدود واضحة لمدى التقدم المسموح لهم للوصول إليه ضمن رتب المؤسسة، ووصف السقف بالزجاجي، لأنه سقف شفاف لا يمكن ملاحظته ،ووجوده، لأن صفة المحدودية فيه لا تكتشف أول وهلة، وكان من أوائل من استخدم هذا المصطلح هما كارول هيموتز، وتيموثي سكلهردت عام 1986 في دورية وال ستيرت، وسبقهما جاي بريانت في مقال في مجلة ادويك عام 1984م، لذلك فظاهرة السقف الزجاجي، هي ظاهرة عالمية تعاني منها كل النساء في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي تعبر عن وجود حواجز اصطناعية معتمدة على التقاليد والأعراف، أو حتى على تحيز المؤسسة، مما يمنع أصحاب الكفاءات (النساء الأقليات من التدرج في الوظائف المختلفة، وبالتالي فهي من أهم وأبرز أسباب عدم وصول المرأة إلى القمة، وهذا ما أكدته مختلف الدراسات في المجال، حيث بينت أن الفرص المتاحة لتقلد المرأة لمناصب قيادية أقل من فرص الرجل (موفق،2015م، ص245). فالحاجز المانع" عبارة عن تراكم تجارب قديمة ما تفلح المرأة لا تستطيع قيادة دفة الحياة ، ترى الوظيفة وتعرف ولديها المؤهلات لكن يوجد حاجز في الطريق سواء منافسة الرجال للنساء لا احد يخترق الحاجز ويوجد تبرير مجتمعي بأفضلية الرجل

أدبيات الدراسة

1- الفعاليات العالمية والدولية للمرأة:

تعتبر الأمم المتحدة حقوق المرأة ومساواتها بالرجل موضوعاً من أهم المواضيع الذي يجب على دول العالم الاهتمام به نظراً لارتباطه الوثيق بما يعانيه العالم اليوم من تقهقر شامل في كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أ- مفهوم حقوق المرأة في المواثيق الدولية:

إن مفهوم حقوق المرأة في المواثيق الدولية تدخل ضمن حقوق الإنسان؛ لأن قانون حقوق الإنسان الدولي ككل ينطبق بطبيعة الحال انطباقا تاما على المرأة. ويمكن القول بأن حقوق المرأة في المواثيق الدولية هي: «الاحتياجات والمطالب التي يلزم توافرها دون أي تمييز للوصول إلى المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، والتي يتم فرضها عن طريق الإعلانات والاتفاقيات والمؤتمرات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة. وبعد ذلك تزايد الاهتمام الدولي بقضايا المرأة، عندما تم تأسيس هيئة دستور الأمم المتحدة وميثاقها الذي أبرم 1945م، والذي أكد في مادته الأولى على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين النساء والرجال، وتعد المادة الخامسة والخمسون من الميثاق قاعدة قانونية مُلزمة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، والتي تقرّ على أساس عالمي عدم التفريق والتمييز بين النساء والرجال. وفي عام 1948م أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يعتبر فاتحة المنظومة الدولية، وأول بيان دولي أساسي ومرجعي يتناول كافة الحقوق المتعلقة بالأفراد، وقد نصت المادة الثانية منه على أن: «لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما

التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي؛ سياسي أو كان غير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد. واكتسب هذا الإعلان في صفة القانون العرفي الدولي؛ لأن الدول قد تفهمت واحترمت الإعلان كأنه حقوق، بالإضافة إلى هذا فإن الإعلان استخدم كحجر أساسي قانوني لجميع المعاهدات اللاحقة والمتعلقة بحقوق الإنسان». وبعد ذلك الإعلان توالت الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي تصدرها الأمم المتحدة التي تتناول موضوع حقوق المرأة، وتكمن أهمية هذه الاتفاقيات في كونها مُلزمة التنفيذ من قبل الدول التي وقعت عليها، حتى ولو كانت تتعارض مع القوانين والدساتير الداخلية، أي أن لهذه الاتفاقيات الأولوية في التنفيذ على التشريع الداخلي لتلك الدول الموقعة (الرحيلي،2016م، ص41).

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو):

تنص الاتفاقية على أن جميع البشريولدون أحرارً ومتساوون في الحقوق، وهو المبدأ الذي نادى به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكرّسته المواثيق الدولية؛ تحقيقاً لمبدأ الكرامة الإنسانية، والتي لا تتحقق إلا بمعاملة البشر على قدم من المساواة بغض النظر عن جنسهم أو انتمائهم الدينية أو العرقية أو أي شكل آخر من التمييز، فيعتبر موضوع التمييز من المواضيع التي تشغل أهمية كبيرة عند الناس مما أدى إلى ظهور العديد من الإعلانات والاتفاقيات ذات البعد الدولي التي ترمي إلى رفع حالة التمييز بين البشر (دنش، 2015م، ص224).

وعلى غرار ذلك بلغت شدة اهتمام الأمم المتحدة بحقوق المرأة حدّاً جعلها لا تكتفي بما أوردته في ميثاقها العام، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من إقرار بالمساواة في الحقوق والحريات بين المرأة والرجل، بل عمدت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة إلى إصدار القرارات والاتفاقيات التي تؤكد على ضرورة تحسين أوضاع المرأة، وتكمن أهمية هذه الاتفاقيات في كونها ملزمة التنفيذ من قبل الدول التي وقعت عليها، حتى لو كانت تلك القوانين تتعارض مع القوانين والدساتير الداخلية لتلك الدول (القاطرجي،2007م، ص223)

لذلك اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوة رئيسية نحو تحقيق هدف منح المرأة المساواة في الحقوق، وكافة السبل للنهوض بالمرأة، من خلال وضع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك في الثامن عشر من ديسمبر/ كانون الأول لعام 1979م. وتاريخ بدء التنفيذ 3/سبتمبر/1981م. والتي تعتبر من أهم الصكوك الدولية التي تضم مبادئ أساسية تدعو لتمتع المرأة بكامل حقوقها، فوضعت الاتفاقية 30 مادة في قالب قانوني ملزم، وتتناول كافة الشؤون المتعلقة بحياة المرأة سواء مفهوم التمييز، والتدابير اللازمة لإزالتها، وكذلك الأدوار النَّمطية للجنسين، والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية والتعليم والصحة بما فيها الصحة الجنسية، وحقوق العمل، وقوانين الأسرة والزواج وغيرها فهي وضعت أبرز المبادئ والتدابير المقبولة دولياً لتحقيق المساواة في حقوق المرأة في كل مكان. واللجنة المكلفة بمتابعة الاتفاقية والمكونة من 23 عضو من مختلف الدول وتقوم بين الحين والآخر بدراسة تقارير الدول وإصدار توصيات يطلق عليها لجنة سيداو، باعتبارها المنطلق لجميع مؤتمرات المرأة العالمية. (الكردستاني،2004، ص300).

فترى الاتفاقية أن التمييز ضد المرأة يتنافى مع كرامة الإنسان، ورفاه المجتمع، ويشكل عقبة أمام تحقيق التقدم، وتتكون الاتفاقية من 30 مادة أول ست عشرة مادة تتحدث عن التمييز ضد المرأة وأربع عشرة مادة تتحدث عن إدارة ومتابعة أمور الاتفاقية الدولية والمحلية،

انطلاقا مما سبق، فإن المؤتمرات سعت إلى تغيير التراث التاريخي الذي يضع المرأة في وضع الحرمان، وأخذ التدابير الفعالة لتحقيق هذه الأهداف ومن أهمها: ترسيخ ثقافة إمكانية التحاق الفتيات بكل مراحل التعليم، النهوض بكفالة الصحة الجنسية والانجابية وما يرتبط به من حقوق، إزالة الفوارق التي تظهر عدم التكافؤ بين الجنسين في فرص العمل والوظيفة، تفعيل زيادة نصيب المرأة في مقاعد البرلمان، مكافحة العنف ضد الفتيات ومضاعفة الجهود الرامية للحد من هذه الظاهرة (أحمد،2010م، ص225).

ثامنا: الإجراءات المنهجية للدراسة

1- نوع الدراسة

تنتمي الدراسة الراهنة للدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها، من خلال تحديد وتحليل المتغيرات الشخصية والاجتماعية المرتبطة بتمكين المرأة .

2- منهج وأداة الدراسة

اعتمدت الدراسةُ في جمع البيانات على منهج المسح الاجتماعي ، ذلك المنهجِ الَّذي يُعرَف بأنَّه محاولةٌ لتحليل وتفسير وعرض واقع الحال للأفراد أو الجماعات أو المنظَّمات في مجتمعٍ أو منطقةٍ مُعيَّنة؛ بُغيةَ معرفةِ التوجُّهات، أو توجيهِ العمل حاضرًا أو مستقبلًا، لذلك تم الارتكاز على منهج المسح بالعينة، واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات وتحقيق أهداف الدراسة

والإجابة عن أسئلتها بعد الاطلاع على الأدبيات السابقة المتصلة بهذا الموضوع والإفادة منها ، وتم بناء مقياس اجتماعي "مقياس تمكين المرأة السعودية" تتضمن محورين المحور الأول المتغيرات الاجتماعية وتتمثل بعدة أبعاد للتمكين: التمكين الاقتصادي، والاجتماعي، والذاتي، والقانوني. والمتغير الآخر المتغيرات الشخصية وتتضمن (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية)

3- مجتمع وعينة الدراسة

يتحدد مجتمع الدراسة من جميع النساء السعوديات العاملات في مدينة الأحساء وهي إحدى المحافظات في المملكة العربية السعودية التي تقع في المنطقة الشرقية والتي انضمت عام 2018م محافظة الأحساء إلى قائمة التراث الإنساني العالمي باليونسكو ، إذ يوجد بها أكبر حقل للنفط ، وتشتهر بنخيلها التي تغطي مساحات هائلة من أراضيها، لذلك تعتمد الاقتصاد على الواحة الزراعية، ونظرا لكبر حجم المجتمع الأصلي إذ يبلغ عدد السكان عام 2022م (1.104.267).نسمة (ويكبيديا، 2022)، اعتمدت الدراسة على العينة القصدية وهي من العينات غير الاحتمالية التي استخدمتها الباحثة لغرض استطلاعي من خلال الاعتماد على نشر المقياس عبر وسائل التواصل الاجتماعي بناء على الحكم الذاتي للباحثة بأن هؤلاء الأفراد يمثلون خصائص المجتمع الأصلي، وقد بلغ عددهن (27) امرأة سعودية . تم اختياره عينة الدراسة بطريقة قصدية وعمدية؛ نظرا لصعوبة الحصول على قوائم رسمية تتضمن بيانات كاملة عن النساء القاطنات في مدينة الأحصاء، ويتحدد المجال المكاني في مدينة الأحساء بالمملكة العربية السعودية، بينما يتحدد المجال البشري المرأة السعودية واللاتي أعمارهن من أقل من 28 – 58 فأكثر.

4- صدق أداة الدراسة

فقد تم قياس صدق مقياس الدراسة على النحو التالي

- الصدق الظاهري: للتحقق من صدق المقياس في صورتها الأولية ، تم عرضها على مجموعة من المحكمين عددهم

(2) من جامعة الملك سعود بالرياض ؛ لإبداء آرائهم السديدة حول مدى مناسبة العبارات ومدى ارتباط كل عبارة بمحورها، وإضافة أي مقترحات لإخراجها بشكل نهائي

صدق الاتساق الداخلي: بعد التأكد من صدق المقياس الظاهري، ستقوم الباحثة بتطبيقها ميدانيا على 27 مبحوثة، وعلى بيانات العينة المختارة فستقوم الباحثة بحساب معامل ارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للمقياس، وحساب كل عبارة من عبارات المقياس بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة

5- ثبات المقياس

للتحقق من ثبات درجات المقياس ، سيتم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور المقياس فكلما كانت قيمة المعامل مرتفعة دلت على ثبات المقياس.

6- أساليب المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences

حيث تم استخراج التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية، معامل ارتباط بيرسون، معامل جاما وكرامير

تاسعا: نتائج الدراسة

1- اختبار صدق مقياس تمكين المرأة السعودية ومعامل ثبات المقياس

لقد تم إجراء التحقق من الصدق الظاهري للمقياس للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضع لقياسه، من خلال عرضها على مشرف المقرر ، وفي ضوء آراءه السديدة تم إعداد المقياس بصورتها النهائية ، وتم اختبار صدق الاتساق الداخلي للمقياس بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات المحاور4 والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه الفقرة وأوضحت النتائج بوجود علاقة قوية بين كل عبارة والمحور التي تنتمي إليه مما يطمئن إلى إمكانية الاعتماد عليه وأنها تقيس ما وضع لقياسه ، والجدول التالي يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، كما يوضح أيضا ثبات كل عبارة، من خلال استخدام معامل الفا كرونباخ Cronbach's Alpha للتحقق من ثبات الاستبانة.

جدول رقم (1) معاملات الارتباط والثبات بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور

	فقرات المحور	معامل الارتباط	قيمة الدلالة	Alpha
المحور الأول البعد الاقتصادي	من حقي الحصول على فرص عمل متنوعة مثل الرجل	723**	.000	.900
	لدي معرفة بحقوقي في العمل	6363**	.000	.904
	لدي القدرة في حرية التصرف بدخلي	710**	.000	.903
	أقوم بتوزيع الدخل على بنود الإنفاق حسب الأولويات	664**	.000	.901
	أراعي أهمية الاحتفاظ بالادخار للطوارئ	762**	.000	.900
	أمتلك معلومات حول برامج الدعم المقدمة للمشاريع الصغير	577**	.002	.905
المحور الثاني البعد الاجتماعي	تُتيح لي أسرتي المشاركة في صنع القرارات الهامة **	757**	.000	.904
	أستطيع حل المشكلات التي تواجهني في حياتي الأسرية	671**	.000	.906
	أدرك حقوقي في اتخاذ القرارات المتصلة بالصحة الإنجابية	642**	.000	.908
	أسعى للحصول على فرص تعليم عالية	646**	.000	.902
	أرفض التعرض للضرب والإهانة.	557**	.003	.900
	أقوم بتطوير مهاراتي من خلال الدورات التدريبية	546**	.000	.905
المحور الثالث البعد الذاتي	أمتلك حرية التعبير عن نفسي	832**	.000	.900
	أستطيع التنقل من مكان لآخر دون معوقات	692**	.000	.903
	أشعر بثقة واحترام لنفسي	853**	.000	.899
	أستطيع الرد على من يتنمر علي	907**	.000	.900
	أعرف كيف أدافع عن نفسي في حال التعرض للتحرش	723**	.000	.902
المحور الرابع البعد القانوني	لدي معرفة حول الإجازات المرضية التي أستحقها	739**	.000	.903
	ألجأ للجهات المختصة في حالة الشكاوي والتظلمات	781**	.000	.900
	لدي اطلاع حول التشريعات القانونية المستجدة للمرأة كما أوردها رؤية 2030	803**	.000	.905
			0.00	0.907

جدول رقم (2) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

Reliability Statistics		
N of Items	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	Cronbach's Alpha
20	.921	.907

ولقد أجريت الباحثة تصحيح للمقياس ، فاتضح من خلال عرض معامل قيم ثبات العبارات أن قيمة معامل الثبات للعبارة " أشارك في قضايا المرأة عبر وسائل التواصل الاجتماعي" بلغت .907 وهي أكبر من المعامل الكلي للمقياس والتي بلغت سابقا 897 لذلك فقد تم حذف العبارة وارتفعت قيمة ثبات المقياس الكلي إلى (0.899) كما تم حذف العبارة " أسعى للمشاركة في الأعمال التطوعية" وارتفعت قيمة معامل الثبات إلى (.907) حتى وصلت إلى قيم ثبات عالية مما يشير إلى أن المقياس حققت قيم مرتفعة ويؤكد إلى أنها تتسم بقيم ثبات مرتفع وتستطيع أن تفسر ترابط المقياس بدرجة قوة عالية وتعد مناسبة لأغراض البحث العلمي. وفي الجدول التالي يوضح ثبات كل محور من محاور المقياس والدرجة الكلية لثبات المقياس ككل.

جدول رقم (3)

المحاور	عدد العبارات	ثبات المحور
المحور 1	6	0.830
المحور2	5	0.872
المحور 3	5	0.840

المحاور	عدد العبارات	ثبات المحور
المحور4	4	0.876
الثبات العام للمقياس	20 عبارة	0.887

يبين الجدول رقم (3) قيم معاملات ألفا كرونباخ لمحاور المقياس، وهي قيم مرتفعة مما يطمئن إلى أن المقياس تتمتع بدرجة عالية من الثبات، مما يبرهن على وجود ارتباط كل محور بالمقياس ككل إذ بلغت قيمته (0.887).

2- تحليل خصائص مجتمع الدراسة

أ- العمر

جدول (4) العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	18-اقل28	6	22.2	22.2	22.2
	28-اقل38	14	51.9	51.9	74.1
	38-اقل48	4	14.8	14.8	88.9
	48-اقل58	2	7.4	7.4	96.3
	58فاكثر	1	3.7	3.7	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

يتضح من الجدول (4) أن (51.9%) من عينة الدراسة كانت أعمارهنّ من 28 سنة إلى أقل من 38 سنة ويمثلن النسبة الأعلى، وأن (3.7%) من عينة الدراسة كانت أعمارهنّ من 58 سنة فأكثر ويمثلن النسبة الأقل، فنعلل ذلك بسبب استخدام الباحثة العينة القصدية إذ تم ارسال المقياس لمن هم في نفس المستوى العمري لجامع البيانات ولمن هم في علم الباحثة بأنهن موظفات، ويوضح الرسم البياني التالي توزيع أفراد المجتمع حسب متغير العمر

ب- التعليم

جدول رقم (5) التعليم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ابتدائي	1	3.7	3.7	3.7
	ثانوي	4	14.8	14.8	18.5
	جامعي	14	51.9	51.9	70.4
	دراسات عليا	8	29.6	29.6	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

يتضح من الجدول أعلاه (5) أن (51.9%) من عينة الدراسة حاصلات على المؤهل الجامعي ويمثلون النسبة الأعلى ، وأن (3.7%) من عينة الدراسة مستواهن الدراسي ابتدائي، ويمثلون النسبة الأقل، مما يدل على جهود الدولة الحثيثة في مكافحة الأمية من خلال التدابير الخاصة بإلزامية التعليم للجنسين والتوسع في إنشاء العديد من المراكز لمحو الأمية ، وارتفاع نصيب المرأة من التعليم العالي إذ مثلت نسبة ممن حصلن على دراسات عليا 29.6% من عينة الدراسة وهو مؤشر على تمكين المرأة في المجال التعليمي ورغبة منها في مواصلة التعليم ورغبة منها في نيل الشهادات العليا إذ أولت المملكة عناية خاصة بالمرأة بما يتوافق مع طموحاتها وبما يصب في مصلحة الوطن؛ إدراكا من المملكة أهمية المخرجات التعليمية ودورها في تحقيق أهداف رؤية المملكة ، 2030 وبالتالي تستهدف المملكة تمكين جميع فئات المجتمع والاستثمار في تعليمهم وتدريبهم. كما تستهدف تحسين تعليم المرأة ورفع مهاراتها المهنية والتعليمية لتمكينها من المشاركة الاقتصادية، من خلال حقوقها في الالتحاق بالمدارس والجامعات العامة، كما تتمتع المرأة بحق التقدم بطلب الحصول على منحة للدراسة في الخارج (وزارة المالية ، 2023م،ص20) ويوضح الرسم البياني توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة التعليمية.

ج- الحالة الاجتماعية

جدول رقم (6)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير متزوجة	10	37.0	37.0	37.0

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
	متزوجة	17	63.0	63.0	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

يتضح من الجدول أعلاه أن (63%) من عينة الدراسة حالتهن الاجتماعية متزوجات ويمثلن النسبة الأعلى وأن 10 من عينة الدراسة وبنسبة (37%) حالتهن الاجتماعية غير متزوجات، ويمثلن النسبة الأقل، فلم تتضمن العينة في تلك الدراسة أي من المطلقات أو الأرامل فنسبتهن 0%. ويوضح الرسم البياني الآتي توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية.

د- نوع القطاع الوظيفي

جدول رقم (7)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	حكومي	11	40.7	40.7	40.7
	خاص	13	48.1	48.1	88.9
	سيدة اعمال	3	11.1	11.1	100.0
	Total	27	100.0	100.0	

يتضح من الجدول السابق (7) أن (48.1%) من عينة الدراسة يعملون في القطاع الخاص ويمثلن النسبة الأعلى ،وأن (11.1%) من عينة الدراسة تزاولن الأعمال الحرة وهن سيدات أعمال، مما يشير إلى أن الفرص المتاحة أمام المرأة متعددة، فشملت الإصلاحات لتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية تمكين المرأة من ممارسة الأعمال التجارية دون الحصول على موافقة مسبقة.

3- النتائج المتعلقة بمحور المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بتمكين المرأة السعودية

أ- النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول ما مؤشرات تمكين المرأة السعودية اقتصادياً من حيث فرص وظروف العمل والدخل والمشاريع الاستثمارية؟

الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالبعد الاقتصادي

Descriptive Statistics			
phrase	N	Mean	Std. Deviation
-من حقي الحصول على فرص عمل متنوعة مثل الرجل	27	8.7037	2.43081
لدي معرفة بحقوقي في العمل	27	7.9630	2.42553
لدي القدرة في حرية التصرف بدخلي	27	8.4815	2.65113
أقوم بتوزيع الدخل على بنود الإنفاق حسب الأولويات	27	7.7037	2.98477
أراعي أهمية الاحتفاظ بالادخار للطوارئ	27	7.8889	3.09259
أمتلك معلومات حول برامج الدعم المقدمة للمشاريع الصغير	27	5.4444	3.00427
Valid N (listwise)	27	7.6975	

يبين الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لدرجة موافقة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرات المتعلقة بالبعد الاقتصادي تراوحت ما بين (5.44- 8.70) حيث حصلت الفقرة التي تنص بأن "من حقي الحصول على فرص متنوعة مثل الرجل" على أعلى متوسط حسابي وقيمته (8.70) بدرجة موافقة كبيرة ويرجع ذلك إلى وعي المرأة باللجان المتعلقة بالمطالبة بالحقوق والمنظمات التي تهدف لتوعية النساء بأهميتهن كشريك فاعل وخوضها في معارك الوصول إلى المساواة مع الرجل، فكانت جهود وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من خلال الإدارة العامة لتمكين المرأة في إحياء عدد من المبادرات والبرامج أدت إلى زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والتنموية وتعزيز مشاركتها في القوى العاملة في جميع القطاعات الحكومية والخاصة من خلال العديد من البرامج ومنها تحفيز ودعم التوازن بين الجنسين في سوق العمل ، والذي هدف إلى إحداث التوازن بين الجنسين في كلا القطاعين العام والخاص، والتغلب على العقبات التي تقف حائل أمام ذلك، ومن خلال مراجعة جميع التشريعات واللوائح والتدقيق في جميع ممارسات وإجراءات الموارد البشرية من منظور الجنسين للتحقق من الفجوات وتقييم الاحتياجات التدريبية والخروج بالتوصيات التي ساهمت في إصدار دليل إرشادي لتعزيز ممارسات الموارد البشرية الداعمة لتحقيق التوازن بين الجنسين، والتي تحد من عدم تكافؤ الفرص للجميع (وزارة المالية ، 2023م،ص11) مما ساهم في إرساء الحافز للمرأة بأن تكون مثل الرجل في الفرص المتاحة لها في ظل المبادرات الأصيلة التي تعمل على تسهيل وصول المرأة إلى ميدان العمل سواء مبادرة العمل المرن والعمل عن بعد وبرنامج قرة ، برنامج وصول، كل

تلك المبادرات تستهدف تذليل العقبات التي تحول دون وصول المرأة إلى المناصب العليا، و رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، فلذلك يعتبر محدد الحق في الاختيار من بين البدائل المتاحة لها في العمل من أهم مؤشرات التمكين، وتختلف مع دراسة العنزي (2014). إن مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل قد أثبت وجوده بشكل عالي في قطاع التعليم العام الذي يعتبر القطاع الأول الذي توليه المرأة أهمية كبرى، كما أن التخصصات الموجودة والمتاحة للمرأة محدودة وغير كافية رغم تنوعها. ووفقا مع ماجاءت به النظرية الراديكالية التي ترى أن المرأة تابعة للرجل وعدم المساواة بين الجنسين واختلاف الأدوار الجندرية بينهم، التي تشكلت من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والموروث الثقافي التي تنص أفضلية الذكور على الإناث في العمل والقوة والقرارات وغيرها، لكن التغيرات الشاملة التي حصلت في عهد الملك سلمان حفظه الله ورؤيته الطموحه أخرجت المرأة من النظرة الدونية لا سيما أن الرؤية الطموحة في المملكة العربية السعودية ارتكزت في إخراج المرأة من الرواسب الثقافية التي كبلتها وقيدتها في الحصول على حقوقها المشروعة من خلال تمكينها وتفعيل دورها القيادي وإتاحة الفرص لها؛ لتكون فرد فاعل في أسرتها ومجتمعها. إلا أن عملية التمكين لا يقتصر على حجم الإتاحة والفرص قدر ما يعتمد على معرفة ووعي المرأة بأنها جزء لا يتجزأ من بناء الوطن الطموح؛ وانتشال ذاتها من براثن التبعية والضعف إلى القوة ولا يتأتى ذلك إلا بحصولها على مقومات هامة لتستعيد قوتها من خلال الإيمان العميق بما تمتلكه من موارد وقدرات واستثماره فيما يحقق لها ولوطنها النماء والازدهار.

كما جاءت العبارات التي تنص بحرية المرأة في دخلها والتصرف فيه بدرجة موافقة كبيرة بلغت (8.48) وتتفق مع نتائج دراسة المعجل (2021م) والذي أشارت نتائج دراسته إلى ارتفاع مستوى وعي السيدات العاملات بالتمكين الاقتصادي، وارتفاع مستوى تمكنهن الاقتصادي، وأن من حق المرأة أن يكون لها حق الملكية ومصدر للدخل المالي الخاص بها وعدم التدخل أو مصادرته من قبل ولي الأمر أو تقييده، في حين حصلت العبارة التي تنص " أمتلك معلومات حول برامج الدعم المقدمة للمشاريع الصغيرة على درجة موافقة قليلة إذ بلغت قيمته (5.44) ويرجع ذلك إلى قلة دراية المرأة حول برامج الدعم المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر واتفقت مع دراسة عمر (2020) والتي ترى أن من أبرز المعوقات التي تواجه تمكين المرأة اقتصاديا قلة الدورات التدريبية المقدمة للمرأة العاملة لرفع كفاءتها، وضعف الوعي الاقتصادي للمرأة ، وتتفق مع دراسة السند (2018) والتي أكدت أن أبرز العوامل المؤثرة على وعي المرأة السعودية العاملة بحقوقها تمثل في غياب التخطيط لبرامج تنمية وعي المرأة العاملة بحقوقها المدنية، فهناك عدد من البرامج المقدمة للمرأة لكن جهلها بها ستؤدي إلى إشكالية تقليص مشاركتها في سوق العمل كرائدة أعمال وغيرها فالمجتمع السعودي تقدم برنامج دعم ريادة الأعمال للشباب والتي يتم تزويد الشباب الواعد الإرشادات الهامة حول التكاليف والجهات التي تقدم القروض، ومعهد الملك سلمان لريادة الأعمال التي يقوم على فكرة تحفيز الأفراد على مبدأ العمل الحر مع التدريب والتأهيل لرفع المهارات ، وبرنامج كفالة لتمويل المشاريع، ونشر ثقافة ريادة الأعمال النسائية، والتي تساهم في رفع ثقافة المرأة في ريادة الأعمال وتسهيل وصولها لخدمات وبرامج منشآت مما ينعكس على نسبة المنشآت المملوكة من المرأة، حيث بلغ إجمالي المستفيدات منذ اطلاق الخدمة 2,769,734 مستفيدة، كما ارتفعت عدد المنشآت النسائية إلى 45% مقارنة بإجمالي أعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2022م، كذلك تقديم برامج تدريبية من خلال أكاديمية منشآت حيث تمثل الأكاديمية منصة إلكترونية تقوم بتقديم العديد من البرامج التدريبية التي تدعم رواد ورائدات الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على تحقيق النمو والاستدامة من خلال تطوير وبناء القدرات والمهارات وبلغت استفادة المرأة من المنصة الأكاديمية 40% من إجمالي المستفيدين والمستفيدات والبالغ عددهم 47,147مستفيداً ومستفيدة (وزارة المالية ، 2023م،ص19)، وتأسيسا على ما سبق نؤكد أن من حق المرأة أن يكون لديها إلمام بالمؤسسات التي تقوم بتمويل المشاريع الصغيرة، والدورات التدريبية المجانية وغيرها وطبقا لذلك فهناك حاجة إلى تكثيف وسائل الإعلام بتزويدها- المرأة العاملة وغير العاملة- بالبرامج المتاحة

ب- النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني ما مدى تمكين المرأة السعودية اجتماعياً في ضوء المكانة الاجتماعية واستقلاليتها؟

الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالبعد الاجتماعي

Descriptive Statistics			
phrase	N	Mean	Std. Deviation
تتيح لي أسرتي المشاركة في صنع القرارات الهامة	27	7.6667	2.93520
أستطيع حل المشكلات التي تواجهني في حياتي الأسرية	27	8.2963	2.44658
-أدرك حقوقي في اتخاذ القرارات المتصلة بالصحة الإنجابية	27	7.7037	3.01043
أسعى للحصول على فرص تعليم عالية	27	8.0370	2.78017
-أرفض التعرض للضرب والإهانة.	27	9.5185	1.78391
Valid N (listwise)	27	8.24	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه (9) يتضح أن أبرز ملامح وعي المرأة السعودية بحقوقها هي مدى استطاعتها بترجمة المعارف المتعلقة بالتمكين وممارسته في حياتها اليومية إذ بينت المتوسطات الحسابية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على البعد الاجتماعي تراوحت قيمتها ما بين (9.51-7.66) حيث حصلت الفقرة التي تنص " أرفض التعرض للضرب والإهانة" إلى أعلى درجة موافقة وبلغت قيمته (9.51) وبانحراف معياري مقداره (1.78). مما يبرهن على أن حقوق المرأة في المملكة شهدت نقلة نوعية بفضل القرارات التاريخية التي شرعتها القيادة إذ صدرت لائحة تنفيذية جديدة لوحدات الحماية الأسرية للحماية من العنف، كما ضمت حزمة من الأوامر والأنظمة التي تعزز حقوق المرأة كعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم أو إنهاء الخدمات، وإصدار نظام الحماية من الإيذاء، ولائحته التنفيذية، ونظام مكافحة جريمة التحرش، وتخصيص مركز لتلقي بلاغات العنف الأسري، وإنشاء مجلس شؤون الأسرة وتخصيص إحدى لجانه لتتولى شؤون المرأة. كل تلك النقلات الغير مسبوقة رفعت من تقدير المرأة لذاتها وعدم السماح لأحد قريب أم بعيد من ابتزازها وتعنيفها للحصول على ما تريد، ونظرا لما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة نحو تحقيق هدف منح المرأة المساواة في الحقوق، وكافة السبل للنهوض بالمرأة، من خلال وضع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) 1979م. والتي تعتبر من أهم الصكوك الدولية التي تضم مبادئ أساسية تدعو لتمتع المرأة بكامل حقوقها، فوضعت الاتفاقية 30 مادة في قالب قانوني ملزم، وتتناول كافة الشؤون المتعلقة بحياة المرأة سواء مفهوم التمييز، والتدابير اللازمة لإزالتها، وكذلك الأدوار النَّمطية للجنسين، والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية والتعليم والصحة بما فيها الصحة الجنسية، وحقوق العمل، وقوانين الأسرة والزواج بينما حصلت الفقرة التي تنص " تتيح لي أسرتي المشاركة في صنع القرارات الهامة" على أقل متوسط حسابي وبلغت قيمته (7.66). فمضمون التمكين يتيح للمرأة التحكم في شؤون حياتها الشخصية وأن يكون لها نصيب في المشاركة الاجتماعية، وكذلك يكون صوتها مسموع داخل الأسرة باعتبار المشاركة في القرارات من ضمن أهم المسؤوليات الاجتماعية، فعدم مشاركتها تعد حصيلة وجود ترسبات ثقافية ترى أفضلية الرجل والنظرة الدونية لقدرات المرأة. إذ أكدت نظرية السقف الزجاجي بأن على الرغم من كفاءة المرأة تعليميا ومهارياً إلا أن هناك حاجز غير مرئي يتمثل في العادات المكتسبة من المجتمع والتي تضع لها حدود بأن هناك قرارات حاسمة لا يستطيع أحد غير الرجل اتخاذها وله الأحقية والأفضلية في ذلك. فلذلك من أهم مؤشرات التمكين الاجتماعي أن يكون لديها صلاحية من ممارسة حياتها، والحد من السيطرة الذكورية والمشاركة الفعلية في المجتمع ضمن مسؤوليتها الاجتماعية. وتختلف مع دراسة سبأ (2015). التي أشارت إلى أن مستوى مشاركة المرأة السعودية في القرارات المختلفة كانت عالية ويختلف مستوى المشاركة حسب طبيعة القرارات كان أعلاها المشاركة في القرارات الشخصية (التعليم، العمل، اللباس الخارجي، شؤون الزواج ، ميزانية الأسرة). تليها القرارات المتعلقة بأفراد الأسرة كالعدد المرغوب في انجاب الأطفال ، المسؤول عن قرار العدد النهائي للأولاد

ج- النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الثالث ما مؤشرات التمكين الذاتي للمرأة السعودية من ناحية الثقة بالنفس وامتلاك المهارات؟

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالبعد الذاتي

Descriptive Statistics			
phrase	N	Mean	Std. Deviation
أقوم بتطوير مهاراتي من خلال الدورات التدريبية	27	8.5556	2.62141
أمتلك حرية التعبير عن نفسي	27	9.3333	1.56893
أستطيع التنقل من مكان لآخر دون معوقات	27	8.1481	2.39717
أشعر بثقة واحترام لنفسي	27	9.3704	1.88411
أستطيع الرد على من يتنمر علي	27	9.2963	1.75005
Valid N (listwise)	27	8.94	

باستقراء الجدول رقم (10) يتضح أن المتوسطات الحسابية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالبعد الذاتي، تراوحت قيمته ما بين (9.37-8.14) وتعد قيمة مرتفعة حيث حصلت العبارة التي تنص" أشعر بثقة واحترام لنفسي على أعلى متوسط حسابي وبلغت قيمته ،(9.37) وبانحراف معياري مقداره(1.88) و بدرجة موافقة عالية ويُعزى ذلك إلى أن البعد الذاتي عامل حاسم في عملية التمكين، إذ يتوقف نجاح عملية تمكينها على مدى إيمان المرأة بنفسها وأهميتها والرغبة الصادقة في التغيير، من خلال رفع الثقة بالنفس والشعور بالقيمة الذاتية وتعاظم الاستقلالية. وهي أهم مؤشرات التمكين الذاتي ولا يتأتى ذلك إلا بعد اقتحام المرأة لميادين الأعمال المختلفة واكتساب الدخل على قدم من المساواة مع شقيقها الرجل فلم يعد هناك نوع من الخضوع الذي يقلل من كرامتها وثقتها بنفسها، فالاستقلالية المالية مكّنت المرأة بأن يكون لها صوت مسموع وأن يكون لديها بصمة حقيقة في المشاركة المجتمعية، كل ذلك انعكس إيجابا على رؤية المرأة لذاتها وقدراتها فاعتلت المناصب القيادية وأدارت الشركات ومؤسسات التعليم العالي

واستطاعت الوصول إلى مجلس الشورى واستطاعت أن ترشح وتصوت وتنتخب وتعبر عن رأيها وغيرها من سبل التمكين والتقوية كل ذلك بفضل ثقة القيادة الحكيمة بقدرات المرأة؛ وعزز من رضا المرأة بنفسها والتي كان لها دور جوهري في احترام المرأة لنفسها ورغبتها في المشاركة الفعلية في التنمية . بينما حصلت أقل متوسط حسابي (8.14) وبانحراف معياري مقداره (2.3) العبارة التي تنص " أستطيع التنقل من مكان لآخر دون معوقات" فمن محددات التمكين الحرية في التصرف والتحرر من التبعية، فحرية التنقل من أبرز حقوق الانسان التي تنص عليه المواثيق والدساتير الدولية، إذ شملت الإصلاحات في القانون السعودي السماح للنساء باستخراج جواز السفر دون اشتراط ولي الأمر، وعلى الرغم من تلك القرار إلا أن استشراء ظاهرة الخوف وعدم استطاعة المرأة - بعد مضي عقود من الزمن من تكبيلها- أن تتحرر من موافقة الولي، لذلك لا بد من تهيئة حقيقية للظروف والقوانين واللوائح التي تمكن النساء من الانتفاع بحقوقها.

د- النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الرابع ما مستوى وعي المرأة بحقوقها القانونية فيما يتعلق بالحماية والدفاع عن الذات ؟

الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالبعد القانوني

Descriptive Statistics			
phrase	N	Mean	Std. Deviation
أعرف كيف أدافع عن نفسي في حال التعرض للتحرش	27	9.4815	1.28214
لدي معرفة حول الإجازات المرضية التي أستحقها	27	8.2963	2.79855
ألجأ للجهات المختصة في حالة الشكاوي والتظلمات	27	8.4074	2.53072
لدي اطلاع حول التشريعات القانونية المستجدة للمرأة كما أوردها رؤية2030	27	7.8148	3.11370
Valid N (listwise)	27	8.5000	

يتضح من الجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بالبعد القانوني تراوحت قيمتها (9.48- 7.81) وهي استجابات مرتفعة جدا حيث حصلت العبارة التي تنص أعرف كيف أدافع عن نفسي في حال التعرض للتحرش أعلى متوسط حسابي وبلغت قيمته (9.48) وبانحراف معياري مقداره (1.28) بدرجة موافقة عالية؛ فوفقا لما أصدرته القانون السعودي عام (2018م) بشأن نظام مكافحة جريمة التحرش ووضع العقوبات الصارمة بحق كل من تسول له نفسه الاعتداء بالقول أو بالفعل أو غيره بالسجن والغرامة المالية؛ لحماية المواطنين وصيانة خصوصياتهم سواء في بيئة العمل أو خارجه، و أعلنت ذلك عبر شتى الوسائل، فأصبح هناك تراكم معرفي وحقوقي حول الإجراءات الرسمية للإبلاغ عن المتحرشين؛ حتى بادرت المؤسسات الرسمية بتوضيح الرقم الموحد في كافة الأروقة، والجامعات السعودية من ضمن مسؤولياتها المجتمعية كثفت من عقد اللقاءات والندوات العلمية والورش التي تقوم بالتوعية بكيفية الحماية، مما انعكس إيجابا على مدارك المرأة في إمكانية الوصول للجهة رسمية تستطيع الاستناد عليه دون خوف. اتفقت الدراسة مع دراسة ابن شلهوب (2017.) والذي أوضح أن من أبرز ملامح مفهوم تمكين المرأة السعودية عملية إتاحة الفرصة للمرأة للحصول على حقوقها الشرعية في المجتمع وتعزيز القوة الشخصية والاجتماعية للنساء لتحسين حياتهن

وحصلت العبارة التي تنص " لدي اطلاع حول التشريعات القانونية المستجدة للمرأة كما أوردها رؤية2030 " على متوسط حسابي بلغ (7.81) مما يدل على غياب التخطيط لتنمية وعي المرأة العاملة ، وعدم وجود آليات حديثة لنشر المستجدات في حقوق المرأة. مما يؤدي جهلها بالأنظمة المستجدة إلى إشكالية انحسار حقوقها واستغلالها. فمن محددات التمكين القانوني إلمام المرأة بحقوقها القانونية والتشريعية في مختلف القطاعات فالمعرفة هي سلاح المرأة التي تستطيع اللجوء إليه متى دعت الحاجة، ونظرا للتطور السريع والمستمر للقوانين ينبغي أن يواكبه تعريف ونشر للمعلومات من خلال استثمار التقنية في ذلك. واتفقت مع دراسة السند (2018م) والتي أكدت من أبرز العوامل المؤثرة على وعي المرأة السعودية العاملة بحقوقها في قطاع التعليم العام والعالي الحكومي تمثل في غياب التخطيط لبرامج تنمية وعي المرأة العاملة بحقوقها المدنية

جدول رقم (12) المتوسط الحسابي للمحاور المتعلقة بالمقياس

المحاور	Mean	Std. Deviation
المحور الأول: البعد الاقتصادي	7.6975	1.87541
المحور الثاني: البعد الاجتماعي	8.2444	1.71002
المحور الثالث: البعد الذاتي	8.9407	1.51791
المحور الرابع: البعد القانوني	8.5000	1.76793

من خلال استقراء جدول رقم(12) يتضح أن أعلى متوسط حسابي لأبعاد التمكين كانت في البعد الذاتي بمتوسط بلغ (8.9) ومن ثم البعد القانوني والذي بلغ (8.5) وتليه البعد الاجتماعي بمتوسط بلغ (8.2) وأخيرا البعد الاقتصادي بمتوسط بلغ (7.6).

ثانيا: اختبار ارتباط مقياس وعي المرأة مع خصائص مجتمع الدراسة

هـ- الإجابة عن التساؤل الخامس هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمدى وعي المرأة بتمكينها اقتصاديا واجتماعيا وقانونيا تُعزى للمتغيرا الشخصية (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية ، الحالة الوظيفية)؟

لقد تم حساب المقياس الثلاثي للمقياس ككل إلى درجات مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة حيث تم ضرب قوة الاستجابة بعدد العبارات، فكانت الدرجة الآتية(200) تعبر عن المقياس المرتفع (100) متوسط (20) منخفض، إذ تم اختبار العلاقة ما بين متغيرات الدراسة كالعمر والتعليم والحالة الاجتماعية ونوع الوظيفة وعلاقته بالمقياس ككل باستخدام معامل ارتباط جاما للمتغيرات الرتبية وكرامير للمتغيرات الاسمية ودلت النتائج بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من متغيرات الدراسة والمقياس الكلي

فبعد إدخال البيانات في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ومعالجتها اتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المقياس ككل ومتغيرات الدراسة كما في الآتي:

جدول رقم (13)

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	45.040[a]	54	.802
Likelihood Ratio	42.038	54	.882
Linear-by-Linear Association	.312	1	.576
N of Valid Cases	27		
a. 76 cells (100.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .04.			

Symmetric Measures					
		Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal	Gamma	.300	.205	1.419	.156
N of Valid Cases		27			
a. Not assuming the null hypothesis.					
b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.					

يلاحظ من بيانات الجدول (13) الخاص باختبار العلاقة الإحصائية (كا2) مايلي:

عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم ووعي المرأة بالتمكين؛ إذ بلغت قيمة كا2 لمتغير التعليم والمقياس الكلي لوعي المرأة بالتمكين (0.300) عند مستوى معنوية (0.802) وهي غير دالة احصائيا عند مستوى دلالة (0.005) وتفسر الباحثة تلك النتيجة أن غالبية عينة الدراسة من نفس الرتبة العلمية مما يجعل النظر متشابهة في الآراء، لذلك التعليم ليس له تأثير في الإجابة إذ جميع النساء المتعلمات يمتلكن الوعي الكافي .

جدول رقم (14)

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	78.321[a]	72	.285
Likelihood Ratio	59.353	72	.857
Linear-by-Linear Association	.090	1	.764
N of Valid Cases	27		
a. 95 cells (100.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .04.			

Symmetric Measures					
		Value	Asymp. Std. Errora	Approx. Tb	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal	Gamma	-.103-	.191	-.535-	.593
N of Valid Cases		27			
a. Not assuming the null hypothesis.					
b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.					

- في الجدول (14) بلغت قيمة معامل ارتباط جاما لمتغير العمر ومقياس التمكين (0.103-) عند مستوى معنوية(0.285) وهي غير دالة احصائيا عند مستوى دلالة (0.005) أي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر ووعي المرأة بالتمكين.

جدول رقم (15)

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	16.637a	18	.548
Likelihood Ratio	21.731	18	.244
Linear-by-Linear Association	.575	1	.448
N of Valid Cases	27		
a. 38 cells (100.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .37.			

Symmetric Measures			
		Value	Approx. Sig.
Nominal by Nominal	Phi	.785	.548
	Cramer's V	.785	.548
N of Valid Cases		27	
a. Not assuming the null hypothesis.			
b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.			

- يتضح من الجدول (15) أن قيمة معامل كرامير لمتغير الحالة الاجتماعية ومقياس التمكين بلغت (0.785) عند مستوى معنوية (0.548) وهي غير دالة احصائيا عند مستوى دلالة (0.005) أي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية ووعي المرأة بالتمكين .

جدول رقم (16)

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	35.916a	36	.473
Likelihood Ratio	34.259	36	.552
Linear-by-Linear Association	.011	1	.916
N of Valid Cases	27		
a. 57 cells (100.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .11.			

Symmetric Measures			
		Value	Approx. Sig.
Nominal by Nominal	Phi	1.153	.473
	Cramer's V	.816	.473
N of Valid Cases		27	

a. Not assuming the null hypothesis.
b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.

يتضح من قراءة جدول رقم (16) أن قيمة معامل كرامير لفئة القطاع الوظيفي ومقياس التمكين بلغت (1.153) عند مستوى معنوية (0.473) وهي غير دالة احصائيا عند مستوى دلالة (0.005) أي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع قطاع الوظيفة ووعي المرأة بالتمكين .

ونستطيع أن نفسر ذلك بأن غالبية أفراد عينة الدراسة حصلن على شهادات جامعية وفي سن الشباب وعاملات سواء حكومي أو خاص، ومن الطبيعي أن يكون لديهن مستوى مرتفع من المعارف خاصة بالأمور الحقوقية وإثبات الذات، فجهود المملكة العربية السعودية نحو تعزيز دور النساء وكسبهن عناصر القوة من تعليم وتدريب وتأهيل وحماية لحقوقها استطاعت المرأة أن تحقق مستوى عالي من المعرفة والوعي بأهميتها كشخص مسؤول وليس تابع لرجل، لذلك لوحظ تزايد الوعي الثقافي للنساء بأهمية العدالة في الحقوق والمطالبة بها، مما انعكس ذلك على المكانة الاجتماعية وزيادة الخبرات الحياتية في ظل سعي الدولة الحثيث في جعل المرأة من أولويات الرؤية بما يصب في مصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك حظيت المرأة برعاية واهتمام من القيادة الرشيدة على اختلاف الأعمار ومستويات التعليم، ولم تكن المرأة غير متزوجة بمنأئ عن ذلك الاهتمام-وكما لم يتأثر حالتها الاجتماعية بمستوى وعيها بحقوقها- فقد شملت لها حقوق السفر والسكن المستقل ورفع التظلم وزادت وعيها بقيمتها كإنسانة وشريك فاعل في المجتمع، وطبقا لذلك فقد تكون زيادة حجم عينة الدراسة عامل حاسم في وجود علاقة ما بين كل متغير والمقياس ككل.

ملخص نتائج الدراسة

- تم التحقق من ثبات المقياس وبلغت قيمته 0.907 وهي قيمة مرتفعة مما يبرهن على إمكانية الاعتماد على المقياس في قياس مستوى وعي المرأة السعودية بالتمكين.
- المتغيرات الاجتماعية المتمثلة في فتح الفرص أمام المرأة وتعديل التشريعات والقوانين المتعلقة بتمكين المرأة أسهم بشكل عميق في وعي وممارسة المرأة السعودية في حياتها الواقعية
- كشفت نتائج الدراسة بوجود وعي لدى المرأة في التمكين على كافة الأصعدة القانونية والذاتية والاقتصادية والاجتماعية وأن المتغيرات الشخصية كالمستوى التعليمي أسهم بفعالية في وعيها
- يتضح من نتائج الدراسة أن أبرز ملامح وعي المرأة السعودية بحقوقها هي مدى استطاعتها بترجمة المعارف المتعلقة بالتمكين وممارسته في حياتها اليومية ويعني أن حقوق المرأة في المملكة شهدت نقلة نوعية بفضل القرارات التاريخية التي شرعتها القيادة.
- اتضحت نتائج الدراسة إن البعد الذاتي لدى المرأة السعودية يحظى بمتوسط مرتفع مما يشير إلى مدى إيمان المرأة بنفسها وأهميتها والشعور بالقيمة الذاتية وتعاظم الاستقلالية. الناجم من اقتحام المرأة لميادين الأعمال المختلفة واكتساب الدخل على قدم من المساواة مع الرجل
- اتضحت نتائج الدراسة إن هناك إلمام كبير للمرأة السعودية بحقوقها القانونية والتشريعية في مختلف القطاعات باعتبار المعرفة هي سلاح المرأة التي تستطيع اللجوء إليه متى دعت الحاجة، ونظرا للتطور السريع والمستمر للقوانين هناك استثمار للتقنية من خلال مواكبه تعريف ونشر الآليات بشكل متجدد.
- يتضح أن أعلى متوسط حسابي لأبعاد التمكين كانت في البعد الذاتي بمتوسط بلغ (8.9) ومن ثم البعد القانوني والذي بلغ (8.5) وتليه البعد الاجتماعي بمتوسط بلغ (8.2) وأخيرا البعد الاقتصادي بمتوسط بلغ (7.6).
- عدم وجود علاقة بين مقياس وعي المرأة السعودية بأبعاد التمكين من حقوقها وبين المتغيرات الآتية : العمر، التعليم ، الحالة الاجتماعية، نوع القطاع الوظيفي، مما يعني وجود متغيرات أكثر ارتباطا بالمقياس على سبيل المثال مكان السكن (القرية- الهجر- المدينة- الريف) زيادة حجم عينة الدراسة.

التوصيات

في ضوء ما أسفرت به نتائج الدراسة يمكننا الخروج ببعض التوصيات التي تفيد في زيادة الإرتقاء بوعي المرأة.

- في ظل ما تسعى إليه رؤية 2030 على أهمية انخراط المرأة في عملية التنمية فيجب أن يكون لديها معارف وخبرات متراكمة من خلال تضمين المرأة في المقررات الدراسية في المراحل المبكرة وحتى المراحل العليا، تمهيدا لكسر الحاجز غير المرئي والتي ترى ضعف النساء في بعض المجالات، وإعادة صياغة الثقافة العتيقة التي همشت دورها من التهميش إلى التمكين بشكل فعلي، وإدخال النصوص التشريعية الخاصة بقضايا المرأة ضمن المناهج الدراسية.

- تطوير عدة آليات وبرامج لتدريب المرأة في سوق العمل سواء في فتح مشاريع إنتاجية أو قيادة الأعمال الإدارية وغيرها
- عقد لقاءات بشكل مستمر للنهوض بالمرأة وتعريفها بحقوقها وواجباتها وتعزيز قدراتها من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية خاصة في وسائل الاتصال الجماهيري.
- القيام بعدد من الدراسات التي تهتم بقضية رفع وعي المرأة والتي تساعد على تعزيز دورها في التنمية، وأنها شريك فاعل وليس تابع وثانوي.

المراجع

- أحمد ، محمد الفاضل (2010). حقوق المرأة بين الإسلام واتفاقية سيداو، مجلة حوليات الشريعة. ع3
- ال عوض، نجلاء بنت صالح (2014). معوقات تمكين المرأة من حقوقها القانونية في المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية
- ابن شلهوب، هيفاء بنت عبدالرحمن (2017م) أبعاد تمكين المرأة السعودية. دراسة مسحية من وجهة نظر عينة من أعضاء مجلس الشورى وعينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية. المجلة العربية للدراسات الأمنية.مجلد33، العدد70.
- حسن، حسن مصطفى(2015). استشراف مستقبل التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة السعودية. مجلة الخدمة الاجتماعية. العدد54.
- دنش، رياض. (2015م). منع التمييز في ضوء اتفاقية سيداو: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. مجلة العلوم الإنسانية. ع39.
- الرحيلي، أمل عايض (2016م). مفهوم الجندر وآثاره على المجتمعات الإسلامية.ط1. باحثات. جدة
- ريتزر، جورج، ستيبنسكي، جيفري (2021م). النظريات الحديثة في علم الاجتماع. ترجمة: ذيب الدوسري،وآخرون.ط1. مكتبة جرير. الرياض.
- سبأ، نور صالح محمد ، والخاروف، أمل محمد علي محمد صالح (2015). العوامل المؤثرة في تمكين المرأة داخل الأسرة من وجهة نظر المرأة المتزوجة الإدارية العاملة في جامعة الملك عبدالعزيز (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان
- السند، حصة بنت عبدالرحمن (2018). العوامل المؤثرة على وعي المرأة السعودية بحقوقها. مركز البحوث الواعدة للبحوث الاجتماعية ودراسات المرأة بجامعة الأميرة نورة . مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية. المجلد 11، العدد1.
- شبر، غادة سعد (2017م). كوني واعية بحقوقك. مركز البحوث الواعدة للبحوث الاجتماعية ودراسات المرأة بجامعة الأميرة نورة.
- القاطرجي، نهى عدنان. (2007م). الحركة النسوية في لبنان.ط1.مجلة البيان. لبنان.
- الكردستاني، مثنى أمين (2004). حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر. ط1. دار القلم للنشر والتوزيع. القاهرة.
- المعجل، وفاء بنت عبدالرحمن (2021م). وعي المرأة السعودية بالتمكين الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار المالي في ضوء رؤية 2030. مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية. العدد27.
- موفق. سهام، سميرة. هيشر (2015م). المرأة العاملة والمناصب القيادية دراسة لظاهرة السقف الزجاجي. أبحاث اقتصادية وإدارية. العدد السابع عشر .
- الهيئة العامة للإحصاء، تقرير اليوم العالمي للمرأة، المملكة العربية السعودية https://www.stats.gov.sa/ar/news/384